التأويل بالزيادة عند السّيرافيّ (ت368هـ)

أ.د. رحيم جبر أحمد الحسناويّ م.م. قاسم كاظم حسن
كلية التربيَّة للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

Interpretation of increase at Serafi

Prof. Dr. Rahim Jabr AL- Hasnawi Ass.Lec. Qasim Kadhim Hassan
College of Education for Human Sciences\ University of Babylon
moh_8525@yahoo,com

Abstract

The increase in the literal structures of science has taken place since ancient times, and some see that there is one of the components of the structure plus it is mentioned in eloquent linguistic texts, which is meant to be superimposed that it did not intentionally mean meaning to itself, The demands of health and benefit, that is, the composition does not depend on its existence, and what is described as an increase that it is over the original in the performance of the phrase for the meaning that I want to play, and others to keep it and make it a door to hear, which should not be measured, and this research highlights On the efforts of Serafi in his interpretation of Pal An increase in some of the literal and Quranic literal structures in his commentary on Sebwayh's book

Keywords: serafi, increase, Interpretation.

الملخص

شغلت الزيادة في التراكيب اللغوية الفصيحة العلماء منذ القِدم، فيرى بعضهم أنّ هناك واحد من مكونات التركيب زائداً ورد في نصوص لغوية بليغة، والمراد بكونه زائداً أنّه لم يؤتَ به قصداً إلى معنى في ذاته، بل ليُتَوصّل به إلى زيادة المعنى الكائن قبل وجوده فهو زائد على مطالب الصحة والإفادة، أي أنّ التركيب لا يتوقف على وجوده، وحاصل وصفه بالزيادة أنّه زائد على الأصل في تأدية العبارة لمثل المعنى الذي أُريد لها أنْ تؤديه، ويتحفّظ بعضهم الآخر على ذلك ويجعله من باب السماع الذي ينبغي أنْ لا يُقاس عليه، وهذا البحث يُسلّط الضوءَ على جهود السّيرافيّ في تأويله بالزيادة لبعض التراكيب اللغوية الفصيحة القرآنية والشعرية في شرحه على كتاب سيبويه.

الكلمات المفتاحية: التأويل، الزيادة، السّيرافيّ.

المقدّمة:

درس علماء النحو الزيادة في (تركيب الجملة) على وفق نهجهم في دراسة الزيادة في مباني الكلمات، وذلك حين وضعوا أساساً تقوم عليه الجملة من (مسند ومسند إليه)، وعدّوا كلّ ما زاد على هذا الأساس فضلة، فقد أدرك علماء النحو أنّ الزيادة مما لا يختصّ بالبناء وحده، وإنّما هي شاملة تقع في التركيب كما تقع في البناء، وغالباً ما تكون الزيادة في الأدوات؛ لأنّ الأسماء والأفعال هي الأركان الأساسية التي يقوم عليها بناء الجملة العربية. وحدّد العلماء الأدوات التي تزاد في التركيب وبينوا مواضع زيادتها بناءً على استقراء النصوص. والزيادة المقصودة بالدراسة في هذا البحث هي الزيادة في السياق النحوي التي تأوّلها السّيرافيّ في شرحه على الكتاب وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات، وليس المقصود الزيادة بالمعنى الصرفي التي تجتمع حروفها في قولهم: سألتمونيها.

- **زيادة الباء بعد الفعل (كفى).**

ذكر ابن فارس (ت395هـ) في دلالة الفعل (كفى) أنّ ((الكاف والفاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلّ على الحَسْب الذي لا مستزاد فيه))[1]. وذكر ابن هشام (ت761هـ) أنّ لكفى ثلاثة أقسام[2]: **الأول:** أنْ تكون (كفى) بمعنى (اكتف) وهي القاصرة، وفي هذا

(1) معجم مقاييس اللغة: 188/5، مادة (كفا).
(2) يُنظر: مغني اللبيب: 144/1-145.

النوع يغلب زيادة الباء في فاعلها كما في قوله تعالى: ﴿**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً**﴾[سورة الرعد، من الآية: 43]. **والثاني:** أنْ تكون بمعنى أجزأ وأغنى، وهذه تتعدّى لواحد. كما في قول الشاعر[1]:

قَلِيْل مِنْكَ يَكْفِيْنِي وَلَكِنْ قَلِيْلُكَ لا يقَالُ لَهُ قَلِيْلُ

والثالث: أنْ تكون بمعنى (وقى) وتجيء متعدية لاثنين كما في قوله تعالى: ﴿**وكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ**﴾[سورة الأحزاب، من الآية: 25]، والقسمان الأخيران لا يجوز عند ابن هشام زيادة الباء في فاعلهما. وهذا الأمر أكّده أبو حيان (ت745هـ) بقوله: ((وقيد الأستاذ أبو جعفر بن الزبير زيادة الباء في (كفى) بأنْ تكون بمعنى حَسب، فإن كانت بمعنى (وقَى) لم تزد في فاعله، كقوله تعالى: ﴿**وكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ**﴾ و﴿**فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّه**﴾[سورة البقرة، من الآية: 137]))[2].

ولمّا كان حرف الباء من الحروف التي كثُر تصرفه واتسعت العرب في معانيه حتى وصلت إلى أربعة عشر معنى[3] ليدلّ على قدرته على الوفاء بأغراض المتكلّم والمعاني التي يريد تأديتها، اختلف العلماء فيه بعد الفعل (كفى) بين مَن قال بأصالته وبين مَن قال بزيادته. فابن السرّاج (ت316هـ) يرى أنّه ليس زائداً بل متعلّقاً بالفاعل المحذوف، والتقدير: كفى اكتفاؤك بالله ولياً، ولمّا ذُكر الفعل (كفى) دلّ على الاكتفاء؛ لأنّه من لفظه، كما تقول: مَن كَذبَ كان شرّاً له، أي: كان الكذبُ شرّاً له. فأضمر الفاعل لدلالة الفعل عليه[4]. وردّه أبو حيان بأنّه لا يسوغ؛ لأنّه يدلّ على أنّ الباء ليس زائداً إذ يتعلق بالاكتفاء، فالاكتفاء هو الفاعل لكفى. وهذا أيضاً لا يصحّ؛ لأنّ فيه حذف المصدر وهو موصول، وإبقاء معموله وهو لا يجوز إلا في الشعر[5]. ويرى الزجّاج (ت311هـ) ومكي (ت437هـ) وابن عطية (ت542هـ) أنّ الباء دخل في الفاعل؛ لأنّ معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله[6]. ورفض أبو حيان هذا التوجيه، معلّلاً ذلك بأنّ ((كلام الزجّاج مشعرٌ أنّ الباء ليست بزائدة، ولا يصحّ ما قال من المعنى، لأنّ الأمر يقتضي أنّ يكون فاعله هم المخاطبون، ويكون (بالله) متعلقاً به. وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أنْ يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون، فتناقض قوله))[7].

أمّا القائلون بزيادة الباء فقد ذكر الرازيّ (ت606هـ) جامعاً أقوال العلماء أنّ (الباء) بعد الفعل (كفى) زائداً في جميع القرآن الكريم[8]. وذكروا سرّ زيادته لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل؛ لأنّ الفعل يطلب فاعله طلباً لا بُدّ منه وزادته الباء لتأكيد هذا الاتصال[9]. وقد خطر ببال الرازي وجهٌ آخر وهو أنّ الباء في أصل معناه للإلصاق، وذكر أنّ ذلك إنما يحسن في المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير، ولو قيل: كفى الله، دلّ ذلك على كونه تعالى فاعلاً لهذه الكفاية، سواءٌ بواسطة أو بغيرها، فإذا ذُكر حرف الباء دلّ على أنه يفعل بغير واسطة، ومن هنا أبان حرف (الباء) كفاية الله بتحصيل المطلوب ابتداء من غير واسطة أحد[10].

وذهب السّيرافيّ مذهب القائلين بكونه زائداً يفيد التوكيد لا غير؛ قال: ((واعلم أنّ الحروف التي يجوز حذفها على ضربين: منها ما يحذف وهو مقدّر منوي لصحّة معنى الكلام، ومنها ما يكون زائداً لضرب من التأكيد، والكلام لا يحوج إليه، فإذا حذف لم يقدّر. وأمّا الذي يكون زائداً قولك: كفى بالله وليّاً، والمعنى: كفى الله [...] فإذا حذفنا هذه الحروف، لم يختلّ الكلام، ولا يحوج المعنى إلى تقديرها))[11]. بل ذهب إلى أكثر من هذا بقوله: ((لو ألقى الباء استقام الكلام))[12]، ويبدو أنّ السّيرافيّ نظر إلى حرف (الباء) على

---

(1) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب: 145/1.
(2) ارتشاف الضرب: 1700/4.
(3) يُنظر: الجنى الداني: 36، ومغني اللبيب: 137/1.
(4) يُنظر: الأصول في النحو: 260/2.
(5) يُنظر: البحر المحيط: 659/3، والدر المصون: 586/3.
(6) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 57/2 و74 و134، والهداية إلى بلوغ النهاية: 1384/2، والمحرر الوجيز: 61/2، والدرّ المصون: 587/3، واللباب في علوم الكتاب: 192/6، ودراسات لأسلوب القرآن (القسم الثالث): 436/1.
(7) البحر المحيط: 659/3، ويُنظر: الدر المصون: 587/3، واللباب في علوم الكتاب: 192/6.
(8) يُنظر: مفاتيح الغيب: 502/9.
(9) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 252/4.
(10) يُنظر: مفاتيح الغيب: 92/10.
(11) شرح كتاب سيبويه: 278/1، ويُنظر: 285/1، 392/1، و357/2، و55/3.
(12) شرح كتاب سيبويه: 102/5.

أساس الشكل في التراكيب اللغوية مستنداً في ذلك إلى صنعة النحو، وأنّ فاعل (كفى) أصله أنْ يكون مرفوعاً ولكنه جُرّ بالباء للتوكيد. إلا أنّ هذه العلّة التي ذكرها السّيرافيّ وغيره من العلماء لا ترقى إلى أسلوب القرآن الكريم وكلام العرب البليغ، ولا يمكن الاعتماد عليها في كثير من النصوص اللغوية، لأنّه يقتضي أنّ بقية الأفعال لا تحتاج إلى تأكيد الارتباط بينها وبين فاعلها. زيادة على ذلك فإنّ مجيء شواهد قرآنية –كما تقدّم– وشواهد شعرية يخلو فيها الفعل (كفى) من الباء يُضعف من اطرادها في كلّ الأمثلة، من ذلك قول سُحيم عبد بني الحسحاس[1]:

عميرةَ ودِّعْ إن تجهَّزتَ غادياً كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

ويُضعفها أيضاً وجود شواهد جاء فيها الباء زائداً في المفعول، كقول كعب بن مالك[2]:

فكَفَى بنا فَضْلاً على مَن غيرِنا حبُّ النبيّ محمَّدٍ إيّانا

فأين يمكن وضع تأكيد الاتصال بين الفعل ومفعوله وهو غير موجود أصلاً؟

ولمح ابن الشجري (ت542هـ) سرَّ زيادة الباء بعيداً عن الصنعة النحوية بأنّهم ((فعلوا ذلك إيذاناً بأنّ الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره، في عظم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها))[3]. وهذا التأويل مع وجاهته يؤخذ عليه مجيء شواهد شعرية جاء فيها الباء متصلاً بغير الله تعالى، كقول الأعشى[4]:

كَفَى بالّذِي تُولِينَهُ لَو تَجَنَّبَا شِفَاءً لِسُقْمٍ بَعَدَ مَا عَادَ أَشْيَبَا

على أنّ التوجيه الذي ذكره الفرّاء (ت207هـ) هو أقرب لروح العربية التي تعتمد الأساليب الملائمة للنظم في إيصال المعنى المطلوب إلى الملتقي، فالباء وإنْ كان زائداً من جهة الإعراب ولكنه من حيث المعنى جاء لبيان المدح والذم. يقول: ((وإنّما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها، ألا ترى أنّ الّذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أنْ يقول: قام بأخيك ولا قعد بأخيك إلا أنْ يُريد قام به غيره وقعد به))[5].

وتابع الطبري (ت310هـ) الفرّاء في تعليله دخول الباء بعد (كفى)، حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿**وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً**﴾[سورة الإسراء، من الآية: 17]: ((أُدخلتِ الباءُ في قوله (بِرَبِّكَ) وهو في محلِّ رفعٍ، لأنّ معنى الكلام: وكفاك ربُّك، وحسبُك ربُّك بذنوبِ عبادِه خبيراً، دلالة على المدح، وكذلك تفعل العرب في كلّ كلام كان بمعنى المدح أو الذمّ، تُدخلُ في الاسمِ الباءَ، والاسمُ المدخلةُ عليه الباءُ في موضعِ رفعٍ، لتدلَّ بدخولِها على المدحِ أو الذمِّ [...] ولو أُسقطتِ الباءُ مما دخلت فيه من هذه الأسماء رُفِعتْ، لأنّها في محلِّ رفعٍ [...] فأمّا إذا لم يكن في الكلام مدحٌ أو ذمٌّ فلا يُدخِلون في الاسمِ الباءَ، لا يجوز أنْ يُقال: قام بأخيك، وأنت تُريد: قام أخوك، إلا أنْ تريد: قامَ رجلٌ آخرُ به، وذلك معنى غيرُ المعنى الأوّل))[6]. وعليه فالأسلوب عند الفرّاء والطبري إنشائي غير طلبي مبنيٌّ على المدحِ والذمِّ، وحرفُ الباءِ لازمٌ له.

ومن المحدثين الدكتور فاضل السامرائي إذ جعل زيادة الباء بعد (كفى) تُفيد التعجب نصّاً، قال: ((وتدخل في فاعل (كفى) فيفيد الفعل التعجّب نصّاً، نحو: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً**﴾[سورة الأحزاب، من الآية:48] ﴿**كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً**﴾[سورة الإسراء، من الآية:14]، أي ما أكفاها، ولو حذفت الباء لم يكن الفعل نصّاً في التعجب، فإذا قلت: كفاك محمدٌ، وكفاك الماءُ، وكفيتك الأمر، لم يكن تعجباً، وكذا إذا قلت: كفى الزمنُ واعظاً، لم يكن الفعل نصّاً في التعجب بل يحتمل التعجب وغيره، ونحوه قول الشاعر:

([1]) ديوانه: 16.
([2]) ديوانه: 289.
([3]) أمالي ابن الشجري: 310/1.
([4]) ديوانه: 113.
([5]) معاني القرآن: 119/2-120.
([6]) جامع البيان: 408/17.

..... كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً))[1].

والظاهر أنّ السامرائي قاسَ حرف الباء بعد (كفى) على الباء الذي جيء به في صيغة التعجّب القياسية (أَفْعِل بِه). ولا يتخرّج هذا التوجيه على ما ذهب إليه؛ لأنّ هذه التراكيب لا يُراد منها التعجّب على ما ذكره العلماء فيما تقدّم. والله أعلم.

- **زيادة (ما).**

(ما) من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية، والمقصود بالحرفية غير العاملة، وتأتي الحرفية في الكلام على ثلاثة أنواع: نافية ومصدرية وزائدة. والأخيرة هي موضوع حديثنا في هذا البحث.

وذكر النحويون أنّ (ما) الزائدة تفيد التوكيد[2]، ووضّح ابن السرّاج معناها بقوله: ((هي تكونُ نفي هو يفعلُ إذا كان في الحال وتكونُ كلَيْسَ في لغة أهل الحجاز, وتكون توكيدًا لغواً))[3]. وتأتي على أقسام، يُدخل فيها بعض العلماء كونها كافة، أمّا عن عمل الرفع في الأفعال (قلّ وكثُر وطال)، أو عن عمل النصب والرفع في الأحرف المشبّهة بالفعل، أو عن عمل الجرّ، وهي المتصلة ببعض أحرف الجر. وفي عدّ (ما) الكافة من الزوائد نظر؛ ((لأنّ لها، تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أنْ يدخله))[4]، وهذا التأثير يخالف سمة الزيادة؛ لأنّ الزائد لا يؤثر في التركيب النحوي، ويكون دخوله كخروجه. وأمّا غير الكافة فهي التي تفيد التوكيد، وتكون زيادتها عوض عن محذوف، نحو قول العباس بن مرداس[5]:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

قال سيبويه (ت180هـ): ((فإنَّما هي (أَنْ) ضُمَّت إليها (ما) وهي ما التوكيد، ولزمتْ كراهية أنْ يُجحفِوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل))[6]. أو تكون زيادتها لمجرد التوكيد من غير عوض[7]، نحو قولهم: غضبتُ من غير ما جُرمٍ، فـ(ما) زائدة مؤكِّدة والمراد: من غير جرمٍ. وأورد السّيرافيّ نوعي (ما) الكافّة وغير الكافّة[8]، فالكافّة في قول النابغة الذبياني[9]:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا، ونِصْفُهُ فَقَدِ

فقد رُوي البيت الشعري بروايتين برفع (الحمام) ونصبه. ولم يذكر السّيرافيّ رواية النصب، وتأوّل رواية الرفع –متابعاً سيبويه– على زيادة (ما) بعد ليت في أحد وجهي رفع (الحمام)، قال: ((أحد وجهي الرفع أنْ تجعل (ما) بمنزلة (الذي) كأنّه قال: فيا ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وكذلك مثلاً الذي هو بعوضة، والوجه الآخر أنْ تجعل (ما) كافّة للعامل مثل: إنّما زيد منطلق، وليست باسم))[10]. فالوجه الأول الذي تأوّله السّيرافيّ تكون (ليت) عاملة و(ما) الموصولة اسمها في محل نصب. وأحسب أنّ هذا التأويل ضعيف؛ لأنّ فيه إضمار، فأراد من هذا الوجه أنْ تُجعل (ما) بمنزلة (الذي) وتضمر مبتدأ، كأنه قال: ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ لنا، وفيه أيضاً تكلّف في التقدير لأنّه حذف العائد على الموصول من دون أنْ تطول صلته، وفيه صلة الموصول جملة اسمية وهو ما منعه المبرد ((لأنّ (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل نحو: بلغني ما صنعت، أَي: صنيعك إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير))[11]. وتُسعفنا قواعد الخط دليلاً على كون (ما) في البيت ليس اسماً موصولاً، كون الأسماء الموصولة ألفاظ مستقلّة بذاتها وتُكتب منفصلة عن الأحرف المشبهة بالفعل[12]. وأجاز غيره أنْ تكون (ما) نكرة موصوفة بالجملة الاسمية[13]، فتكون (ليت) بهذين التوجيهين عاملة؛

([1]) معاني النحو: 247/4.
([2]) يُنظر: المقتضب: 54/2، والخصائص: 284/2، والجنى الداني: 332-333، ومغني اللبيب: 403/1.
([3]) الأصول في النحو: 210/2.
([4]) شرح الرضي على الكافية: 435/4.
([5]) ديوانه: 128، ورواية الديوان: أمّا كنت ذا نفرٍ، وحينئذٍ لا شاهد فيه.
([6]) الكتاب: 293/1.
([7]) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: 70/5.
([8]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: 35/1، و24/2، و259/2، و468/2، و319/3و325.
([9]) ديوانه: 24، برواية الرفع فقط.
([10]) شرح كتاب سيبويه: 468/2، ويُنظر: الكتاب: 138/2.
([11]) المقتضب: 427/4.
([12]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: 455/2، وقواعد الإملاء العربي: 91.
([13]) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: 38/2.

لأنّ اتصال (ما) بها لم يُزل اختصاصها بالأسماء. وأجاز بعض العلماء أنْ تكون (ما) زائدة للتوكيد لا عمل لها وما بعدها اسمها وخبرها، وجعلوا هذا خاصّاً بـ(ليت) اعتماداً على رواية نصب (الحمام)[1]. أمّا الوجه الثاني الذي ذكره السّيرافيّ من جعل (ما) حرفية كافّة لعمل (ليت) فهو الوجه الراجح، لجواز دخول (ما) على الحرف المشبّهة بالفعل وكفّها عن العمل فما بعدها مبتدأ وخبر. والعلّة التي ذكرها العلماء لذلك أنّ هذه الأحرف المشبّهة بالفعل، وهي عوامل قوية دخلت عليهما (ما) فأبطلت عملها وهيأتها لوقوع شيء بعدها، فلولاها لم يكن ليقع، فخرجت بها عن أصل وضعها في كونها عاملة وصلحت بها لما لم تصلح له قبلها[2].

ومن المواضع التي تأولها السّيرافيّ على زيادة (ما) غير الكافة في قوله جلّ ثناؤه: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**﴾[سورة آل عمران، من الآية:159]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ**﴾[سورة المائدة، من الآية:13]، فـ(ما) في هذين الموضعين زائدة عند السّيرافيّ، والتقدير: (فبرحمة من الله)، و(فبنقضهم ميثاقهم)[3] وهو قولُ كثيرٍ من العلماء[4].

وقد نظر سيبويه إلى زيادة (ما) نظرة تراعي حق التركيب النحوي وحق المعنى والدلالة، وذلك في قوله: ((وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرمٍ. وقال الله عز وجل: (فبما نقضهم ميثاقهم) وهي لغوٌ في أنّها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أنْ تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام))[5]. فبلحاظ التركيب النحوي هي لغوٌ لا تُغير شيئاً من الإعراب، وباعتبار الدلالة هي زيادة في مبنى التركيب تزيد في معناه وتؤكده. وقد أكّد السّيرافيّ هذا الأمر بقوله: ((فإنّما جاز لأنّه ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبل أنْ تجيء إلا التوكيد، فمن ثمّ جاز ذلك إذ لم ترد بها أكثر من هذا [...] يعني أنّه إنّما جاز الفصل بين الباء وبين (نقضهم) بـ(ما)، لأنّ (ما) لا تغيّر الكلام، ولا تزيد فيه معنى لم يكن من قبل دخولها إلا التوكيد، فلما كانت كذلك كان دخولها كخروجها))[6].

ونقل أبو البركات الأنباري (ت577هـ) عن بعض النحويين القول بأنّ ما بعد (ما) –وهي اسم نكرة– بدل وليس صفة، ثم أبطل ذلك بقوله: ((ما) زائدة للتوكيد، وزعم بعضهم أنّها اسم نكرة و(نقضهم) بدل منه، وليس بشيء؛ لأنّ إدخال (ما) وإخراجها واحد، ولو كانت اسماً لوجب أنْ يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها، وإذا كان دخولها كخروجها، فالأولى أنْ تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكثرون))[7]. فهو هنا ((ينفي أنْ تكون (ما) نكرة، وحجّته أنّها لو كانت نكرة لكانت اسماً، والاسم ما دلّ على معنى في نفسه، والحرف ما دلّ على معنى في غيره، وهي هنا ليس لها معنى في نفسها؛ لأنّ المعنى في الجملة –من وجهة نظره– يبقى بعد إسقاطها، وهذا دليل أنّها حرف))[8].

وأجاز الفخر الرازي أنْ تكون (ما) في الآية الأولى استفهاماً للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم، وذلك لأنّ جنايتهم لما كانت عظيمة ثم إنّه ما أظهر البتة، تغليظاً في القول، ولا خشونة في الكلام، علموا أنّ هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني وتسديد إلهي، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد[9].

ونقل أبو حيان الأندلسي هذا القول وذكر أنّ زيادة (ما) للتوكيد لا ينكره في أماكنِه مَنْ له أدنى تعلق بالعربية، فضلاً عن من يتعاطى تفسير كلام الله، ولا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأنْ يكون استفهاماً للتعجب. ثم إنّ تقديره ذلك: فبأي رحمة، دليل على أنّه جعل (ما) مضافة للرحمة، وقد خطّأ هذا الرأي من وجهين: أحدهما: أنّه لا تضاف (ما) الاستفهامية إلى ما بعدها. والثاني: إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلا بُدّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل، لأنّ المبدل من اسم الشرط أو

---

(1) يُنظر: أمالي ابن الشجري: 563/2، وارتشاف الضرب: 1285/3، ومغني اللبيب: 406/1.
(2) يُنظر: المرتجل: 231.
(3) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: 247/1، و277/3.
(4) يُنظر: الكتاب: 221/4، ومعاني القرآن للفرّاء: 244/1، ومجاز القرآن: 142/1، ومعاني القرآن وإعرابه: 482/1، والكشاف: 431/1، والتبيان في إعراب القرآن: 403/1، والتحرير والتنوير: 144/4.
(5) الكتاب: 221/4.
(6) شرح كتاب سيبويه: 35/2.
(7) البيان في غريب إعراب القرآن: 273/1.
(8) زيادة الحروف بين التأييد والمنع: 100-101.
(9) يُنظر: مفاتيح الغيب: 406/9.

اسم استفهام يقترن بأداته[1]. وجعل الزركشي (ت794هـ) زيادة (ما) في الآيتين تفيد معنى الحصر، وجُعلت الدلالة قطعية بعدما كانت تحتمله وتحمل غيره، وهو قول جدير بالقبول، قال: ((وأمّا (ما) في نحو قوله تعالى: (فبما رحمة من الله لنت لهم) وقوله: (فبما نقضهم ميثاقهم) فـ(ما) في هذين الموضعين زائدة إلا أنّ فيها فائدة جليلة وهي أنّه لو قال: فبرحمة من الله لنت لهم وبنقضهم لعنّاهم، جوزنا أنّ اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغير ذلك، فلما أدخل (ما) في الموضوعين قطعنا بأنّ اللين لم يكن إلا للرحمة وأنّ اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق))[2]. وزاد الدكتور كاصد ياسر الزيدي رأياً جديراً بالأهمية، وذلك بأنّ زيادة (ما) في هذه المواضع لفظية، أمّا من ناحية المعنى فإنّها قد أفادت في مثل هذا الاستعمال تعظيم ما تدخل عليه أو تهويله، فهي أفادت في الآية الأولى تعظيم هذه الرحمة التي امتلأ بها قلب النبي الكريم الرؤوف (صلى الله عليه وآله وسلم) ولذلك فإنّها ليست زائدة هنا ولا في أي موضع من التنزيل العزيز. فذكر أنّ (ما) إنما تدخل في مثل هذا التعبير وتعمل بجرسها عملها في توفية معنى الرحمة حقها من التفخيم والتعظيم لما تدخل عليه وتعطي ملمحاً بلاغياً معنوياً، ولا يكون ذلك إلا حيث يكون الكلام مرتبطاً بأمر عظيم[3].

- **زيادة (يا).**

للنداء أهمية بالغة في التركيب اللغوي العربي، وتُكمن أهميته في عملية التواصل اللغوي بين البشر، وهذا التواصل يتم بأدوات النداء التي تقوم بدور دلالي حسبما وُضعت له. فالأصل في النداء أنْ يكون للعاقل، وقد يتعدّاه إلى الجمادات التي تُنادى لعظمتها وكبر شأنها، وهذا الجمع في النداء بين الحسّي والمعنوي ذكره التفتازاني بقوله: ((وهو طلب الإقبال، أي: طلب المتكلّم إقبال المخاطب حسّاً ومعنى، فالأول: يا زيدُ، والثاني: يا جبالُ، ويا سماءُ، والمراد الطلب اللفظي))[4]. وقد يدخل حرف النداء على الحرف كقوله تعالى: ﴿**يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾[سورة النساء، من الآية: 73]، أو على فعل الأمر كما حُكي عن العرب: ألا يا اصدقوا[5]، ومعلوم أنّ الأفعال والحروف لا تُنادى، وعلى هذا الأساس تأوّل السّيرافيّ قول الشمّاخ بن ضرار[6]:

ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سَنْجال وقَبْلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ

قال: ((كأنّه قال اسقياني، وقوله: ألا ويا جميعاً للتنبيه، وقد تكون (يا) لتنبيه المخاطب فيما يحدثه وإنْ لم يكن بعدها منادى))[7]. وجعل (يا) زائدة أيضاً في قول العجاج[8]:

يا دارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمي بِسَمْسَمٍ أوْ عَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ

وزائدة في قوله تعالى: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ**﴾[سورة النمل، من الآية: 25][9]، حيث قرأ الكسائي (ت189هـ): ألا يسجدوا بتخفيف اللام وبعدها (يا) التي يُنادى بها والوقوف عليها، ثم الابتداء بالفعل (اسجدوا)[10]، وفي دخول (يا) على الفعل (اسقياني، واسلمي، واسجدوا) مخالفة للقواعد النحوية التي لا تُجيز دخول أداة النداء على الجملة الفعلية، مما حمل العلماء على تأويل هذه التراكيب بما يتناسب والقواعد النحوية. وكانوا في تأويلها –الآية مثالاً– على مذهبين، **الأول:** أنّ (يا) حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير: يا هؤلاء أو يا قوم، وقد أخذ بهذا الرأي جماعة من النحويين، منهم الفرّاء، والنحّاس (ت338هـ)، والزمخشريّ (ت538هـ)، وأبو البركات

(1) يُنظر: البحر المحيط: 408/3.
(2) البرهان في علوم القرآن: 83/3.
(3) يُنظر: الجرس والإيقاع في تعبير القرآن (بحث): 340.
(4) شروح التلخيص: 334/2.
(5) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: 142/16، وإتحاف فضلاء البشر: 326/2.
(6) ملحق ديوانه: 456، ورواية الديوان: ألا يا اصبحاني قبل غارة سنجال وقبل منايا باكرات وآجال.
(7) شرح كتاب سيبويه: 100/5-101.
(8) ديوانه: 442/1.
(9) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: 82/1.
(10) يُنظر: حجّة القراءات: 526، والنشر في القراءات العشر: 337/2.

الأنباري[1]. قال قطرب: ((المعنى (ألا يَا قوم اسجدوا) فحذفت الأسماء وقامت (يا) مقامها وكان هذا الحذف فِي النداء خاصَّة لأنَّه موضع حذف التَّنوين إذا قلت: يَا زيدُ))[2]. وقال المبرد: ((إنّ التقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى))[3].

وجعل ابن مالك (ت672هـ) جواز حذف المنادى في مثل هذه التراكيب مشروطاً بإيلاء فعل الأمر لأداة النداء، حيث قال: ((ومن حذف المنادى المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي (ألا يسجدوا) أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا، ومثال ذلك في الدعاء:

ألا يا اسلمِي يا دار ميَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[4]

فحسَّن حَذفَ منادى قبل الأمر والدعاء اعتيادُ ثبوته في محل ادعاء الحذف))[5].

والثاني –وهو الأرجح–: يرى أصحابه –ومنهم السّيرافيّ– أنّ (يا) حرف تنبيه وليس في الآية منادى محذوف؛ لأنّ (يا) ترد في الأمر وتكون للتنبيه، يقول سيبويه: ((وأما (يا) فتنبيه. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنّك تنبّه المأمور))[6].

وأجاز الفارسي (ت377هـ) أنْ تكون (يا) للتنبيه أيضاً ولا منادى في الآية، وقد جُمع فيها بين تنبيهين تأكيداً، قال: ((وجه دخول حرف التنبيه على (ألا) من أنّه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أنّ النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى لما ينادى له من إخبار أو أمر أو نهي أو نحو ذلك مما يُخاطب به))[7]. وأحسب أنّ ما دعا السّيرافيّ إلى القول بزيادة (يا) في مثل هذه التراكيب مخالفتها للأصل الذي وُضعت له في النداء، لأنّ النداء خطاب وهو كثير الدوران في كلام العرب ويستلزم مُخاطباً، إذ يُستعمل في أول كلّ كلام لعطف المُخاطَب على المُتكلِّم[8] ولا يصحّ مخاطبة الأفعال والحروف. ويقوي رأي السّيرافيّ ما ذكره ابن جني (ت392هـ) في باب (خلع الأدلة) من أنّ (يا) المستعملة في النداء في نحو: (يا زيدُ) تفيد معنيين: التنبيه والنداء، ولكنها في مواضع أخرى قد تخلع معنى النداء وتخلص لمعنى التنبيه، قال: ((ومن ذلك (يا) في النداء؛ تكون تنبيهاً ونداء في نحو: يا زيدُ, ويا عبدَ الله. وقد تجردها من النداء للتنبيه البتة, نحو قول الله تعالى: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ**﴾ كأنّه قال: ألا ها اسجدوا [...] وهو كقولهم: (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر. وأما قول أبي العباس: إنّه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا, فمردود عندنا))[9]. وقال أيضاً: ((فإنْ قلت: فقد قال الله سبحانه: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا**﴾ [...] فجاء بـ(يا) ولا منادى معها, قيل: (يا) في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النداء وخلصت تنبيهاً. ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر: (ألا)؛ لها في الكلام معنيان: افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله سبحانه: ﴿**أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ**﴾[سورة الصافات، الآية:151]، [...] فإذا دخلت على (يا) خلصت (أَلَا) افتتاحاً, وخُصّ التنبيه بـ(يا))[10]. فالسّيرافيّ أراد من قوله إنّ (يا) زائدة في هذه التراكيب الزيادة في المعنى عن طريق توكيد أداة التنبيه (ألا)؛ لأنّ التنبيه لا يُفارق (يا) في حال من الأحوال، قال المرادي (ت749هـ): ((يا حرف تنبيه، وهي قسمان: **الأول:** أنْ تكون لتنبيه المنادى، [...]، **الثاني:** أنْ تكون لمجرد التنبيه))[11]. وأنعم أبو حيان النظر في هذا التركيب ورفض تأويل النحويين الذين أجازوا حذف المنادى فيه محتجّاً لذلك بعدم جواز حذفه؛ لأنّ الحذف يؤدي إلى حذف جملة النداء وحذف متعلقه، فقال: ((والذي أذهب إليه أنّ مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء، وحذف المنادى، لأنّ المنادى عندي لا يجوز حذفه، لأنّه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه. ولو حذفنا المنادى، لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً))[12].

([1]) يُنظر: معاني القرآن: 290/2، وإعراب القرآن: 206/3، والكشاف: 361/3، والإنصاف في مسائل الخلاف: 97/1.
([2]) حجّة القراءات: 527.
([3]) إعراب القرآن للباقولي: 650/2، وينظر: الكشف والبيان: 203/7، والبيان في غريب إعراب القرآن: 221/2.
([4]) ديوان ذي الرّمّة: 559/2.
([5]) شواهد التوضيح والتصحيح: 6.
([6]) الكتاب: 224/4.
([7]) الحجّة للقرّاء السبعة: 384/5، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن: 180/3، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: 80.
([8]) يُنظر: الكتاب: 208/2، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 218.
([9]) الخصائص: 198/2.
([10]) الخصائص: 280/2-281.
([11]) الجنى الداني: 354-355.
([12]) البحر المحيط: 230/8.

ودافع أبو حيان عن رأيه هذا وأجاب القائلين بأنّ جعل (يا) للتنبيه يؤدي إلى الجمع بين تنبيهين في آن واحد وهما (ألا) و(يا) بقوله: ((فـ(يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكّد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد، وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله[1]:

فَأَصبَحنَ لا يَسأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ .....

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله[2]:

..... وَلَا لِلمَا بِهِم أَبَدًا دَوَاءُ

وجاز ذلك، وإنْ عدّوه ضرورة أو قليلاً، فاجتماع غير العاملين، وهما مختلفا اللفظ، يكون جائزاً، وليس (يا) في قوله[3]:

يا لعَنْةُ اللهِ والأقوامِ كلّهِمُ .....

حرف نداء عندي، بل حرف تنبيه جاء بعده المبتدأ، وليس مما حذف منه المنادى لما ذكرناه))[4]. واستشهد السّيرافيّ على صحّة رأيه بقول الشاعر[5]:

يَا لعنةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقَمْ أَهلُ الحَمِيرِ والوَقِيرِ والخُزُمْ

قال: ((ولم يناد اللعنة، ولو ناداها نصبها. والشواهد في هذا كثيرة))[6]. ومما يؤيد ذلك قول بنت خالد النخعية تُخاطب أمّها لطيفة:

ألا يا فابْكِ شَوّالاً لطيفا وأذْرِي الدمعَ تَسكاباً وَكيفا

فقد ذكر ابن مالك أنّ (يا) نودي بها الاسم في آخر صدر البيت، أي يا لطيفُ مرخم لطيفة[7]. وليس هذا بالمألوف بأنْ يُفصل بين المنادى وحرف النداء بمثل هذا الفصل، وإنما (يا) لتأكيد التنبيه، والمنادى (لطيفا) مُقدّر قبله حرف نداء.

- **زيادة (لا)**

أولُ من صرَّح بزيادة (لا) وجعَلها صلةً هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، بقوله: ((قوله تعالى: (لاأُقسمُ) بمعنى (أُقسمُ) و(لا) صلةٌ))[8]. والصلة: هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها. وقد أشار الفرّاء أيضاً إلى ((أنَّ العرب تجعل (لا) صلةً في كل كلامٍ دخل في آخره جحدٌ، أو في أوّله جحد غير مصرَّحٍ))[9]. وتأتي (لا) الزائدة على ثلاثة أضرب[10]:

الأول: أنْ تكون زائدة من جهة اللفظ فقط.

الثاني: أنْ تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو: ما يستوي زيدٌ وعمرو.

الثالث: أنْ تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا شاذ لا يُقاس عليه، إذ لا تأثير لها في المعنى ولا في الإعراب، كقول الشاعر[11]:

تَذَكَّرتُ لَيلَى، فاعْتَرَتنِي صَبَابَةٌ وكادَ ضَميرُ القَلبِ لا يَتَقَطّعُ

وعلى الضرب الأول تأول السّيرافيّ زيادة (لا) في قول العرب: أخذتَه بلا ذنبٍ، وغضبتَ من لا شيءٍ، قال: ((فمعناه: أخذتُه بغير ذنبٍ، وغضبتُ من غير شيءٍ، (فغير) مخفوض بحرف الخفض الذي دخل. فإذا جعلت مكان (غير) (لا) فـ(لا) حرف لا يقع

([1]) ديوان الأسود بن يعفر: 21، وعجزه: أَصَعَّدَ فِي عُلْوٍّ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا.
([2]) البيت لمسلم بن معبد في خزانة الأدب: 308/2، وصدره: فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِما بِي.
([3]) البيت بلا نسبة في الكتاب: 219/2، والجنى الداني: 356، والمقاصد النحوية: 1737/4، وخزانة الأدب:197/11. وعجزه: والصالحين على سِمْعَانَ من جَارِ.
([4]) البحر المحيط: 230/8-231.
([5]) البيت منسوب لابن دارة في المسائل البصريات: 324/1، ولسان العرب: 176/12، وتاج العروس: 82/32.
([6]) شرح كتاب سيبويه: 82/1.
([7]) يُنظر: شرح التسهيل: 390/3.
([8]) العين: 86/5، ويُنظر: حروف المعاني للزجاجي: 8.
([9]) معاني القرآن: 137/3.
([10]) يُنظر: حروف المعاني للزجاجي: 31، ومعاني الحروف للرماني: 84، والأزهية: 151، ورصف المباني: 270، والجنى الداني: 300.
([11]) البيت بلا نسبة في رصف المباني: 274، والجنى الداني: 302.

عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد (لا))[1]. فـ(لا) عنده زائدة من جهة اللفظ وقد فصلت بين الخافض والمخفوض، وسبب وصفها بالزيادة وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهو سبب لفظي، أما من جهة المعنى فقد أفادت النفي، فهي حرف وإنْ أدّت معنى (غير). وهذا رأي البصريين[2].

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (لا) تكون اسماً بمعنى (غير)، وذلك إذا دخل عليها خافض كقولهم: جئت بلا زادٍ، أو استعملت بمعنى (غير) وصفاً للنكرة كقوله تعالى: ﴿**وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ* لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ**﴾[سورة الواقعة، الآيتان:43-44][3]، ونقل بعض النحويين ذلك عنهم، فيكون الجارّ قد دخل عليها نفسها وأنّ ما بعدها خُفض بالإضافة إليها[4]. ونقل السيوطي (ت911هـ) عن ثعلب (ت291هـ) قوله: ((إنّ (لا) التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره، لأنّها أداة، وما تقع أداة على أداة))[5].

ولعلّ رأي الكوفيين وافق رأي سيبويه في توجيهه (لا) المسبوقة بحرف جرّ، قال: ((واعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذتَه بلا ذَنبٍ، وأخذتَه بلا شيءٍ، وغضبتَ من لا شيءٍ، وذهبتَ بلا عتادٍ؛ والمعنى معنى ذهبت بغيرِ عتادٍ، وأخذتَه بغيرِ ذنبٍ، إذا لم ترد أنْ تجعل (غيراً) شيئاً أخذه به يعتد به عليه))[6]. فسيبويه لا يقصد كون (لا) اسم وقد دخل عليها حرف الجرّ وهي مضافة إلى ما بعدها. وقد أحسن السّيرافيّ في توضيح رأي سيبويه بقوله: ((لا) بمعنى (غير) واستعملت في معنى (غير) لما بينهما من الاشتراك في الجحد؛ لأنّ (غيراً) مسلوب عنها ما أضيفت إليه. فإذا قلت: مررت بغيرِ صالحٍ، فـ(غير) هو الذي مررتَ به و(صالح) لم تمرر به، وقد سُلب من (غير) الصلاح الذي هو لما أضيف إليها [...] ومعنى قوله: أخذتَه بغيرِ ذنبٍ: لا يراد به: أخذته بشيءٍ هو غير ذنبٍ، وكذلك جئت بغيرِ شيءٍ لا يراد به: جئت بشيءٍ هو غير شيءٍ. وإنما يراد به: جئت خالياً من شيء معك))[7]. وإذا كان كلام سيبويه المتقدّم يُفهَم منه أنّ (لا) اسم مجرور مضاف إلى ما بعده، فهو يقطع في موضع آخر بزيادتها لفظاً إذا فصلت بين الجارّ والمجرور، قال: ((وأمّا قول جرير[8]:

مَا بَالُ جَهلِك بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ وَقَد عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ

فإنما هو حينَ حينٍ، و(لا) بمنزلة (ما) إذا أُلغيتْ))[9]. فدخول حرف الجرّ عليها لا يقتضي اسميتها كما جُعلت (عن) و(على) اسمين إذا دخل حرف الجرّ عليهما؛ لأنّ (عن) و(على) لم تثبت لهما الزيادة فلذلك حُكم بكونهما اسمين، بخلاف (لا) فإنّها قد ثبتت لها الزيادة[10]. وما يقوي رأي السّيرافيّ والبصريين أنّ (ال) وهي أداة تفيد التعريف لم يذكر واحد من النحويين أنّها اسم لدخول حرف الجرّ عليها، وقد تخطّاها العامل إلى ما بعدها.

أمّا إذا استُعملت (لا) وصفاً للنكرة فقد حكم السّيرافيّ بزيادتها في قول الراعي النميري[11]:

يَدْخُل تَحْتَ الغَلَقِ المَرْصُوصِ بِمَهْرٍ لَا غالٍ وَلَا رَخِيص

قال: ((وفي قولك: خفتُ أنْ لا يقولَ، كما تقول: خفتُ أنْ تقولَ، وجعلها لغواً؛ لأنّها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه، كما أنّ (ما) في قول الله- تبارك وتعالى-: ﴿**فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**﴾[سورة آل عمران، من الآية:159] لم تفصل بين الباء وبين رحمة))[12]. ولا تختلف هذه المسألة عن السابقة التي كانت فيها (لا) قد استُعملت بين الجارّ والمجرور وهنا استُعملت بين الموصوف

---

(1) شرح كتاب سيبويه: 45/3.
(2) يُنظر: إعراب القرآن للنحّاس: 176/1، والتبيان في إعراب القرآن: 10/1، ورصف المباني: 270، وارتشاف الضرب: 1214/3.
(3) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: 126/3-127، ومجالس ثعلب: 131، وإيضاح الوقف والابتداء: 140/1.
(4) يُنظر: الأزهية: 160، وأمالي ابن الشجري: 539/2، والبحر المحيط: 50/1، والجنى الداني: 301، ومغني اللبيب: 322/1.
(5) الأشباه والنظائر في النحو: 520/3.
(6) الكتاب: 302/2.
(7) شرح كتاب سيبويه: 45/3.
(8) ديوانه: 557/3.
(9) الكتاب: 305/2.
(10) يُنظر: الجنى الداني: 301.
(11) ملحق ديوانه: 306.
(12) شرح كتاب سيبويه: 277/3.

وصفته. فالبصريون –ومنهم السّيرافيّ– يرون أنّها أداة نفي زائدة لفظاً لا معنى، ولا يجوز اسقاطها لئلا ينقلب نفيها إثباتاً. وقد وردت شواهد كثيرة استُعملت (لا) في وصف النكرة[1]، منها قوله تعالى: ﴿**وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ* لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ**﴾[سورة الواقعة، الآيتان:43–44]، وقول الأسود بن يعفر[2]:

تَحِيَّةَ مَنْ لا قاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ ولا صَارِمٍ قَبْلَ الفُرَاقِ قَرِينَا

فما بعد (لا) يحتمل أنْ يكون مجروراً بإضافتها إليه، كونها اسماً على رأي الكوفيين، ويُحتمل أنْ يكون مجروراً بالتبعية على رأي البصريين –وهو الأصحّ–، وما يقوي رأيهم مجيء شواهد تضعّف الرأي الكوفي، منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ**﴾[سورة البقرة، من الآية: 68]، فلو صحّ رأي الكوفيين لكانت (فارض) مجرورة بالإضافة، ولكنها جاءت مرفوعة كونها صفة لخبر (إنّ) المرفوع.

- **زيادة ألف المدّ.**

ثمّة تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات أو أحرف لا تدلّ على معنى في العمق، وإنّما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تُعدّ لوناً من ألوان الزخارف، يقول الدكتور عبده الراجحي: ((إنّ ما يُزاد في الكلام لا يُضيف معنى وخروج بعضه من الكلام كدخوله؛ وإنّما هو زيادة قد تُضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك))[3].

والفاصلة القرآنية ظاهرة واضحة المعالم في الهيئة التي جاء عليها القرآن، والتي انفرد عن أنْ يكون نثراً أو يكون شعراً، على نحو ما ألفه العرب قبل نزول هذا الكتاب المعجز، ولعلّ الزيادة في الفاصلة القرآنية من الموضوعات التي أثارت اهتمام العلماء، وثار حولها جدل واسع بينهم، وقد تكون هذه الزيادة بالحرف أو غيره معادلاً يضبط رؤوس الآيات أو يوازن فواصلها.

وقد منع السّيرافيّ زيادة بعض الأحرف في حشو الكلام لاختصاص الشعر بها دون الكلام، وهي عنده جيدة مطّردة، ولا تُخرجها جودتها عن ضرورة الشعر؛ إذ كان جوازها بسبب الشعر، قال معلقّاً على قول الأعشى[4]:

اَسْتَأْثَرَ اللهُ بالوَفَاءِ وبالـ عَدْلِ وَوَلَّى الملامَةَ الرَّجُلَا

: ((وإنما جازت هذه الزيادة في الشعر في القوافي؛ لأنّهم يترنّمون بالشعر، ويحدون به، ويقع فيه تطريب، لا يتمّ إلا بحروف المدّ، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر، وكان الإطلاق بسبب المدّ الواقع فيه للترنّم))[5]. ثم حملَ الكلام المسجوع على الشعر، فقال: ((وقد شبّهوا مقاطع الكلام المسجّع، وإنْ لم يكن موزوناً وزنَ الشّعرِ بالشّعرِ في زيادة هذه الحروف، حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن، كقوله تعالى: ﴿**فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا**﴾[سورة الأحزاب، من الآية: 67]، ﴿**وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا**﴾[سورة الأحزاب، من الآية: 10]، ﴿**قَوَارِيرَا* قَوَارِيرَا**﴾[سورة الإنسان، من الآيتين: 15–16] و(قوارير) لا ينصرف، وقد أثبت في الوقف منها ألفاً؛ لأنّها رأس آية))[6]. فعنده أنّ زيادة ألف المدّ أو التنوين لمناسبة للفاصلة القرآنية.

فالألف الزائدة في الكلمة تشبه ألف الإطلاق التي تُزاد في ضرب الشعر كثيراً، كما في قول عنترة[7]:

ألاَ قَاتَلَ اللهُ الطُّلُولَ البَوَالِيا وقَاتَلَ ذِكراكَ السنينَ الخَوَاليا

وقد ركّز المفسرون في حديثهم عن زيادة هذه الألف في بعض الفواصل على إثباتها أو حذفها في الوصل أو الوقف، ولم يتطرقوا لشيء غير ذلك[1]، يقول الآلوسيّ (ت1270هـ)عن ألف (الظنونا): ((أمّا إثباتها في الوقف ففيه اتباع الرسم وموافقة لبعض مذاهب العرب؛ لأنّهم يثبتون هذه الألف في قوافي أشعارهم ومصاريعها، ومن ذلك قوله[2]:

([1]) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن (القسم الأول): 151/2.
([2]) ديوانه: 63.
([3]) النحو العربي والدرس الحديث: 153.
([4]) ديوانه: 233.
([5]) شرح كتاب سيبويه: 191/1.
([6]) شرح كتاب سيبويه: 191/1، ويُنظر: 139/1، و43/5.
([7]) ديوانه: 224.

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتابَا .....

والفواصل في الكلام كالمصاريع، وقال أبو علي: إنّ رؤوس الآي تشبّه بالقوافي من حيث كانت مقاطع، كما كانت القوافي مقاطع))[3]. وذكر ابن عاشور (ت1321هـ) أنّ هذه الألف إنّما زيدت في النطق للرعاية على الفواصل في الوقوف، لأنّ الفواصل مثل الأسجاع تعتبر موقوفاً عليها[4]، وزاد السمين الحلبيّ (ت756هـ) أنّ هذه الألف تشبه هاء السكت لبيان الحركة وقد ثَبَتَت وصلاً إجراءً للوصل مُجْرى الوقف[5].

وما ذكره العلماء في علّة زيادة ألف المدّ لمناسبة الفاصلة القرآنية لا يمكن الاعتماد عليه وجعله أساساً لكل تغيير يطرأ على هذه الفواصل[6]، فهو وإنْ كان مقبولاً لكنه يضعف من وجهين، **أحدهما:** أنّ العلماء حملوا الفاصلة القرآنية على قافية الشعر، ولا يصح هذا الأمر؛ لاتفاق العلماء على أنّ لغة القرآن هي اللغة الأبلغ. فكيف يصحّ حملها على ما كانت دونها في البلاغة؟ مع العلم أنّ لغة الشعر محطّ الضرورات الشعرية والشذوذ[7]، ولا ضرورة أو شذوذ في القرآن الكريم. **والآخر:** أنّ هناك بعض الأحرف تزاد في الفاصلة القرآنية، وبهذه الزيادة تتحقق رعايتها، وهذا التعليل وحده يمكن أنْ يُنقض بمخالفة هذه الرعاية في السورة الواحدة، فألف المدّ مثلاً وردت زائدة في سورة الأحزاب في (رسولا– الظنونا– السبيلا) ولم ترد هذه الزيادة في (السبيل) في موضع آخر، ولو كانت رعاية الفاصلة مقصودة لذاتها لما كان الخلو منها في بعض الآيات.

ولعلّ العلماء لم يعلّلوا عدم الزيادة في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ**﴾[سورة الأحزاب، من الآية: 4]؛ لأنّ التعبير وارد على أصله، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علّته. وأحسب أنّ الأمر أبعد من ذلك، فما دامت الزيادة لم تخلُ من تعليل ينبغي أنْ يكون عدمها كذلك، وخصوصاً أنّ الزيادة وعدمها وردتا في فاصلة واحدة وفي سورة واحدة وهي سورة الأحزاب، فمجيء (السبيل) بدون ألف في الأحزاب يدلّ على أنّ رعاية الفاصلة ليست غرضاً أساسياً، وإلا لكان ذلك لازماً في السورة كلّها.

وعلى هذا لا يُراد بالفاصلة القرآنية مراعاة الحروف وإنما يُراد المعنى قبل ذلك، ويلتقي الحرف بالمشابهة اللفظية مع المعنى، والدليل على ذلك أنّ القرآن الكريم لا يُراعي الفاصلة أحياناً بل قد تأتي مغايرة عن غيرها. ففي قوله تعالى: ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ**﴾[سورة الأحزاب، الآية: 4] لم تلحق فاصلتها الألف فجاءت متفردة عن بقية فواصل السورة المباركة، ويبدو أنّها جاءت لتقرير حقيقة عقلية معلومة، فقد أوردت ثلاثة أمور في حيز النفي المصاحب لكل منها، وهي (جعل قلبين في جوف رجل واحد، وجعل الزوجة أمّاً، وجعل الدعي ابناً) وهذه الأمور في حكم الخروج عن الفطرة السليمة والطبائع المستقيمة. فاقتضى السياق إنكار هذه الأمور الثلاثة ونفيها، كونها خارجة عن النمط المألوف، فكان من المناسب أن تأتي الفاصلة (السبيل) على أصلها دون زيادة أو حذف فيها، فيها إشارة إلى أنّ الله تعالى يهدي إلى السبيل المستقيم الذي لا يقبل زيادة ولا نقصاً ولا خروجاً عن المألوف، وهذا السبيل يتفق وطبائع البشر ويسير مع الفطرة السليمة الطبيعة المستقيمة[8]. أمّا زيادة الألف في (السبيلا) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيراً * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً لَا يَجِدُونَ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً * يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا**﴾[سورة الأحزاب، الآيات: 64–67] فإنّ آيتي المدّ هما من قول أهل النار وهم يصطرخون فيها ويمدون أصواتهم بالبكاء، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿**وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا**﴾[سورة فاطر، من الآية: 37]،

([1]) يُنظر: جامع البيان: 221/20، ومعاني القرآن وإعرابه: 218/4، والكشاف: 527/3، والمحرر الوجيز: 473/4، والتبيان في إعراب القرآن: 1053/2، والبحر المحيط: 459/8.
([2]) ديوان جرير: 813/3، وعجزه: وقولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابا.
([3]) روح المعاني: 155/11، ويُنظر: الحجّة للقرّاء السبعة: 469/5.
([4]) يُنظر: التحرير والتنوير: 282/21.
([5]) يُنظر: الدر المصون: 98/9، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب: 511/15.
([6]) يُنظر: تناسب الفواصل القرآنية (بحث): 9.
([7]) يُنظر: ضرورة الشعر: 34، وما يجوز للشاعر في الضرورة: 99، وضرائر الشعر: 13.
([8]) يُنظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 34.

فالمقام مقام صراخ ومدّ الصوت بسبب احتراقهم في النار، فضلاً عن أنّ نظرة الكفار إلى (الرسول والسبيل) في الدنيا تختلف عن نظرتهم إليهما في الآخرة، ولا يخفى ما في مدّ الصوت بهذه الألف من تعظيم لهذا الرسول والسبيل[1]. ويمكن أنْ تُضاف علّة أخرى لزيادة حرف الألف في الفاصلة القرآنية تتمثل بعناية البُعد الصوتي والاهتمام بنسق البيان ليؤثر في النفس تأثيره الحسّاس وتتطلّع الأفئدة حين يتواصل النغم بالنغم ويتلاحم الإيقاع بالإيقاع؛ ولأنّ فواصل هذه السورة منقلبة عن تنوين في الوقف فزيد على النون ألفٌ لتساوي المقاطع وتناسب نهايات الفواصل[2].

النتائج:

1. كان للمعنى في تأويلات السّيرافيّ حضورٌ بارزٌ، إذ عوّل عليه كثيراً في بناء نظرية العمل النحوي، وجعله موجهاً للدرس النحوي، وفيصلاً في الحكم على التراكيب والأساليب النحويّة، فلم يقف في تأويله عند حدود الإعراب، بل اهتمّ بالمعنى الدلالي على مستوى الأساليب العربية في توجيهها نحويّاً، وفرّق السّيرافي بين الزيادة بمعنى والزيادة بغير معنى.
2. ليست الزيادة عبثاً أو نافلة من القول ولا تخلو من الفائدة، لأنّها لو كانت كذلك لما وقعت في القرآن الكريم –وهو معجزة النبي (ص)– وفي كلام الفصحاء.
3. الفائدة التي تضيفها حروف الزيادة عند السّيرافيّ على نوعين، معنوية: وهي تأكيد المعنى وتقويته، ولفظية: ويدخل فيها تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح في بعض الأساليب، أو تهيئتها الكلام لاستقامة وزن الشعر أو تحسين السجع، أو غير ذلك. وقد تجتمع الفائدتان في التركيب الواحد.

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، الشيخ أحمد بن مُحمّد البنا الدمياطيّ (1117هـ)، تحقيق: الدكتور شعبان مُحمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط 1، 1407هـ–1987م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، مُحمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان مُحمّد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط 1، 1418هـ–1998م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن مُحمّد النّحويّ الهرويّ (415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1413هـ– 1993م.
- أساليب الطلب عند النّحويّين والبلاغيين، الدكتور قيس إسماعيل الأوسيّ، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.
- الأشباه والنظائر في النّحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: عبد الله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1407هـ–1987م.
- الأصول في النّحو، أبو بكر مُحمّد بن سهل بن السَّرّاج النّحويّ البغداديّ (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ط 3، 1417هـ–1996م.
- إعراب القرآن، أحمد بن مُحمّد بن إسماعيل المعروف بأبي جعفر النحَّاس (338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة، ط 2، 1405هـ–1985م.
- إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج)، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهانيّ الباقوليّ (543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياريّ، دار الكتاب المصريّ، القاهرة، ودار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ط 2، 1402هـ–1982م.

([1]) يُنظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 34.
([2]) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 61/1، والصوت اللغوي في القرآن: 152.

- أمالي ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن مُحمّد بن حمزة الحَسَنيّ العلويّ (542هـ)، تحقيق: د. محمود مُحمّد الطناحيّ، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1412هـ-1991م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن مُحمّد بن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباريّ (577هـ)، ويهامشه الانتصاف من الإنصاف، مُحمّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 2007م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، مُحمّد بن القاسم بن مُحمّد أبو بكر الأنباريّ (328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1391هـ-1971م.
- البحر المحيط في التفسير، مُحمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي مُحمّد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدِّين مُحمّد بن عبد الله الزّركشيّ (794هـ)، تحقيق: مُحمّد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، 1404هـ-1984م.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، الدكتور فاضل صالح السامرائيّ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط 2، 2006م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، عبد الرحمن بن مُحمّد بن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1400 هـ-1980م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد مُحمّد مرتضى الحسينيّ الزَّبيديّ (1205هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، ط 2، 1415هـ-1994م.
- التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين أبو البقاء العُكبريّ، تحقيق: علي مُحمّد البجاويّ، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، 1976م.
- التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الشيخ مُحمّد الطاهر بن عاشور (1321هـ)، الدار التونسيّة للنشر، تونس، 1984م.
- تناسب الفواصل القرآنية (بحث)، أحمد إسماعيل عبد الكريم، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، العدد التاسع والخمسون، 2007م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مُحمّد بن جرير أبو جعفر الطَّبريّ (310هـ)، تحقيق: أحمد مُحمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، ط 1، 1420هـ-2000م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّنه من السُّنَّة وآي الفرقان، مُحمّد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله القرطبيّ (671هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المُحسن التُّركيّ، مؤسَّسة الرِّسالة، ط 1، 1427هـ- 2006م.
- الجرس والإيقاع في تعبير القرآن (بحث)، الدكتور كاصد ياسر حسين، مجلة آداب الرافدين، كليّة الآداب، جامعة الموصل، العدد التاسع، 1978م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم المراديّ، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة والأستاذ مُحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1413هـ-1992م.
- حجّة القراءات، عبد الرحمن بن مُحمّد أبو زرعة ابن زنجلة (403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة، بيروت، ط 5، 1997م.
- الحجّة للقرَّاء السّبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط 1، 1404هـ-1984م.
- حروف المعاني، عبد الرّحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، أربد، الأردن، ط 2، 1406هـ- 1986م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحمّد هارون، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط 4، 1418هـ- 1997م.
- الخصائص، عثمان بن جنّي المعروف بأبي الفتح (392هـ)، تحقيق: مُحمّد علي النَّجَّار، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 2006م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مُحمّد عبد الخالق عضيمة (1404هـ)، دار الحديث، القاهرة،
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ (756هـ)، تحقيق: د. أحمد مُحمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط 1، 1406هـ.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعه: نوري حمودي القيسيّ، مطبعة الجمهوريّة في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1390هـ-1970م.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: د. مُحمّد حسين، المطبعة النموذجيّة، مصر، (د . ت).
- ديوان جرير (شرح مُحمّد بن حبيب)، تحقيق: د. نعمان مُحمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1986م.
- ديوان ذي الرُّمَّة عيلان بن عقبة العدوي (رواية الإمام أبي العباس ثعلب)، حققه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، بيروت، ط 1، 1402هـ-1982م.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، دار فرانتس شتاينر للنشر، بيروت، 1401هـ-1980م.
- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1369هـ-1950م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1968م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق يحيى الجبوريّ، المؤسّسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، 1388هـ-1968م.
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه)، تحقيق: د. عبد الحفيظ السلطيّ، المطبعة التعاونية، دمشق، 1971م.
- ديوان عنترة، تحقيق: مُحمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، بيروت، 1970م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ، دراسة وتحقيق: سامي مكيّ العانيّ، مطبعة المعارف، بغداد، ط 1، 1386هـ-1966م.
- ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: مُحمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1985م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقيّ (702هـ)، تحقيق: أحمد مُحمّد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله أبو الفضل شهاب الدين الحسينيّ الآلوسيّ (1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1415هـ.
- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، الدكتورة هيفاء عثمان عباس، دار القاهرة، القاهرة، ط1، 2000م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار أبو علي الفارسيّ، حققه: د. حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، دار العلوم والثقافة-بيروت، ط 1، 1407هـ-1987م.
- شرح التسهيل، مُحمّد بن عبد الله جمال الدين الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. مُحمّد بدوي المختون، هجر، ط 1، 1990م.
- شرح الرضي على الكافية، مُحمّد بن الحسن رضي الدين الاستراباذيّ النّحويّ (686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط 2، 1996م.
- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السّيرافيّ (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1429هـ- 2008م.

- شرح المفصَّل، يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين النّحويّ (643هـ)، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1422هـ-2001م.
- شرح المقدِّمة المُحسِبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط1، 1977م.
- شروح التلخيص، وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازانيّ على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينيّ، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربيّ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكيّ، دار البيان العربيّ ودار الهاديّ، بيروت، ط 4، 1412هـ-1992م.
- شواهد التوضيح والتصحيح، مُحمّد بن عبد الله جمال الدين الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ المعروف بابن مالك، تحقيق: مُحمّد فؤاد عبد الباقيّ، مطبعة لجنة البيان العربيّ، 1376هـ-1957م.
- الصوت اللغوي في القرآن، الدكتور مُحمّد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربيّ، بيروت، ط 1، 1420هـ-2000م.
- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن المعروف بابن عصفور الأشبيليّ، تحقيق: السيد إبراهيم مُحمّد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
- ضرورة الشعر، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
- العين، الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيديّ، تحقيق: مهدي المخزوميّ وابراهيم السامرائيّ، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1981م.
- قواعد الإملاء العربيّ بين النظريّة والتطبيق، الدكتور حسن شحاته ود. أحمد طاهر حسنين، مكتبة الدار العربيّة للكتاب، ط1، 1998م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحمّد هارون، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
- الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزَّمخشريّ، وبهامشه الانتصاف فيما تضمنه الكشَّاف من وجوه الاعتزال، أحمد بن مُحمّد بن المنير الإسكندريّ (683هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط3، 1407هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبيّ، أحمد بن مُحمّد المعروف بالإمام أبي إسحاق الثعلبيّ (427هـ)، دراسة وتحقيق: أبي مُحمّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط 1، 1422هـ- 2002م.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي ابن عادل أبو حفص الدمشقي (ت880هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1419هـ- 1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبريّ، تحقيق: د. غازي مختار طليمات ود. عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر- بيروت، ودار الفكر- دمشق، ط 1، 1416هـ- 1995م.
- لسان العرب، مُحمّد بن مكرم ابن منظور جمال الدين أبو الفضل الأفريقيّ المصريّ (711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، مُحمّد بن جعفر القزاز القيروانيّ أبو عبد الله التميميّ (412هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، 1982م.
- مجاز القرآن، مُعمّر بن المثنى أبو عبيدة التيميّ (210هـ)، تحقيق: د. مُحمّد فؤاد سزكين، دار غريب، 1988م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب (291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، دار المعارف، مصر، 1960م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية أبو مُحمّد الأندلسيّ (542هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي مُحمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1422هـ-2001م.
- المرتجل، عبد الله بن أحمد بن أحمد أبو مُحمّد ابن الخشّاب (567هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربيّة بدمشق)، دمشق، 1392هـ- 1972م.
- المسائل البصريات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. مُحمّد الشاطر أحمد مُحمّد أحمد، مطبعة المدنيّ، ط 1، 1405هـ-1985م.
- معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرُمَّانيّ النّحويّ (384)، حقَّقه وخرَّج شواهده وعلَّق عليه: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدَّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 2، 1401هـ-1981م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد أبو زكريا الفرَّاء (207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومُحمّد علي النَّجَّار وعبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار السرور، (د . ت).
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السَّريّ أبو إسحاق الزّجّاج (311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408هـ-1988م.
- معاني النّحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1423هـ-2003م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس أبو الحسين القزوينيّ الرازيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، دار الفكر، 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف أبو مُحمّد المعروف بابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985م.
- مفاتيح الغيب (التَّفسير الكبير)، مُحمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيميّ أبو عبد الله الملقب بفخر الدين الرازيّ خطيب الرَّي (606هـ)، إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط 3، 1420هـ.
- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينيّ (855هـ)، تحقيق: د. علي مُحمّد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ- 2010م.
- المقتضب، مُحمّد بن يزيد أبو العباس المبرد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، 1994م.
- النّحو العربي والدرس الحديث-بحث في المنهج، الدكتور عبدُه الراجحيّ، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1979م.
- النشر في القراءات العشر، مُحمّد بن مُحمّد أبو الخير الدمشقي المعروف بابن الجزري (833هـ)، أشرف على تصحيحه: علي مُحمّد الضبَّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د . ت).
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب أبو مُحمّد القيسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إصدار كليّة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربيّة المتحدة، ط 1، 1429هـ- 2008م.